الأمم المتحدة

A/55/587

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2000

Original: Arabic

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٠٠ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد أحمد **أمزيان** (المغرب)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٩، المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخامسة والخمسين، بناء على توصية مكتبها، البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل'' وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٢ و ٢٣ و ٣٠ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٢، المعقودة في ٢٤ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٥ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويرد في المحاضر الموجزة المتصلة بالموضوع سرد لمناقشة اللجنة للبند (A/C.2/55/SR.22-23 و 30 و 35-34 و 42). كما يوجه الانتباه إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٣ إلى ٧ ، المعقودة في ٢ و ٣ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/55/SR.3-7).

٣ - وكان معروضا على اللجنة لنظرها في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/55/381)؛

181200 131200 00-79387 (A)
0079387

(ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (A/55/75-E/2000/55)؛

(ج) رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القمة السابع لمجموعة الـ ٧٧، المعقود في هافانا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (A/55/74)؛

(د) رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان لدى الأمم المتحدة (A/55/133-S/2000/682)؛

(هـ) رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإندونيسيا ومصر لدى الأمم المتحدة، يحيلان بها البلاغ المشترك الصادر عن مؤتمر القمة العاشر لمجموعة الخمسة عشر، المعقود في القاهرة يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/55/139-E/2000/93)؛

(و) رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها تقرير وزراء مالية مجموعة السبعة الذي اعتمد في اجتماعهم المعقود في فوكوكا، اليابان، يوم ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (A/55/157-E/2000/101)؛

(ز) رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها بيان أوكيناوا ٢٠٠٠ الذي اعتمدته مجموعة الثمانية في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (A/55/257-E/2000/766)؛

(ح) رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها بيان اعتمدته مجموعة السبعة في مؤتمر القمة المعقود في أوكيناوا، اليابان، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (A/55/260-E/2000/108)؛

(ط) رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركمانستان لدى الأمم المتحدة (A/55/309)؛

(ي) رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة (A/55/310)؛

(ك) رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، يحيل بها، في جملة أمور، بلاغ برازيليا، الذي اعتمده رؤساء بلدان أمريكا الجنوبية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/375)؛

(ل) رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والهند لدى الأمم المتحدة (A/55/473)؛

(م) رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة (A/55/636)؛

(ن) رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة (A/C.2/55/8)؛

(س) رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (A/C.2/55/9)؛

٤ - وفي الجلسة ٢٢، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان.

٥ - وفي الجلسة ٢٣، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى بملاحظات ختامية مدير شعبة الدعم والتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف -مشروع القرار A/C.2/55/L.16

٦ - في الجلسة ٣٠، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل رومانيا مشروع قرار بعنوان ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود'' (A/C.2/55/L.16)، باسم الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، أسبانيا، إسرائيل، ألبانيا، أوكرانيا، بلغاريا، بولندا، تركيا، تونس، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، قبرص، مالطة، المغرب، اليونان، وانضمت إليها فيما بعد البرازيل، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وسلوفينيا، وفرنسا، وفيجي، وكندا (باسم الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل أوكرانيا ببيان (انظر A/C.2/55/SR.30).

٨ - وفي الجلسة ٣٤، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/55/L.16 (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الأول).

باء - مشروعا القرارين A/C.2/55/L.36 و A/C.2/55/L.63

٩ - في الجلسة ٣٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل نيجيريا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ''دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل''، (A/C.2/55/L.36) ونصه كالتالي:

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى قراريها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

''**وإذ تشير أيضا** إلى خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال دورته العاشرة التي انعقدت في بانكوك، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٠،

''**وإذ تعيد تأكيد** إعلان مؤتمر قمة الجنوب وخطة عمل هافانا اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧، الذي انعقد في هافانا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠،

''**وإذ تشير** إلى الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي انعقدت في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

"**وإذ تلاحظ مع التقدير** القرار ٢٠٠٠/٢٩ الذي دعا فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إنشاء فرقة عمل للأمم المتحدة معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

"**وإذ تعيد تأكيد** إعلان اجتماع قمة الألفية للأمم المتحدة الذي اعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

"**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام،

"**وإذ تدرك** التحديات والفرص التي تتيحها العولمة والاعتماد المتبادل،

"**وإذ تعرب عن القلق** بشأن إقصاء عدد كبير من البلدان النامية من جني منافع العولمة، وبشأن الضعف المتزايد لهذه البلدان النامية التي بصدد الاندماج في الاقتصاد العالمي وبشأن تزايد الفجوة في الدخل والفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية،

"**وإذ تؤكد** على أنه بإمكان السياسات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية أن تحقق نتائج أفضل إذا حظيت بدعم دولي وببيئة اقتصادية دولية ملائمة،

"**وإذ تؤكد** على أن الاختلالات والتفاوتات المتأصلة في الأنظمة المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية زادت من حدة الأثر السلبي للعولمة والاعتماد المتبادل على البلدان النامية،

"**وإذ تلاحظ بقلق شديد** أن منافع النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم لم تشمل البلدان النامية،

"**وإذ تبرز** الحاجة إلى إصلاح الهياكل المالية الدولية بغية تشجيع المشاركة الفعالة الواسعة النطاق للبلدان النامية في صنع القرار، وكفالة تمويل التنمية والاستقرار المالي،

"**وإذ تشدد** على الحاجة الملحّة لتخفيف الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل على البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

"**وإذ تكرر تأكيد** أن الأمم المتحدة توجد في موقع فريد، بوصفها منتدى عالميا، يمكنها من إجراء تقاسم عادل ومنصف لمنافع العولمة،

"١ - **تؤكد من جديد** أن للأمم المتحدة دورا مركزيا عليها أن تؤديه في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي توجيه السياسات المتعلقة بمسائل التنمية العالمية، ولا سيما في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

"٢ - **تعيد التأكيد** على الحاجة المستعجلة لقيام الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بعمل منسق بقصد كفالة قسمة متساوية واسعة النطاق لمنافع العولمة، مع مراعاة أوجه الضعف والمشاغل والحاجات الخاصة بالبلدان النامية؛

”٣ - **تدعو** إلى معالجة مسائل العولمة بطرق فعالة منها إضفاء طابع الديمقراطية على العملية الدولية لصنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والمالية، وقيام المؤسسات الدولية ببحث متكامل للمسائل المتعلقة بالتجارة والمالية والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية، وإصلاح النظام المالي الدولي والتقدم نحو التحرير الاقتصادي وتعزيز الوصول إلى الأسواق في المجالات وبالنسبة للمنتوجات التي تهم البلدان النامية بشكل خاص، ولتحقيق هذه الغاية تدعو إلى التعاون والتنسيق الوثيقين بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

”٤ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو، ولا سيما الاقتصادات المتقدمة النمو الكبرى، أن تعزز التعاون بين سياساتها المالية والاستشارية والتجارية وسياساتها في مجال التعاون الإنمائي، بهدف الزيادة على نحو هام في دعمها لتنمية البلدان النامية؛

”٥ - **تحث** المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الإنمائي الدولي على أساس النمو والاستقرار والعدالة وبمشاركة البلدان النامية مشاركة تامة في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛

”٦ - **تحث أيضا** المجتمع الدولي على إعداد استراتيجيات وسياسات إنمائية تستهدف إنشاء بيئة اقتصادية دولية مواتية فضلا عن معالجة المشاكل المزمنة المتعلقة بالدين الخارجي ونقل الموارد والضعف المالي وانخفاض معدلات التبادل التجاري ومحدودية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو؛

”٧ - **تحث بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما في ذلك تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وإيجاد حل دائم لمشكلة الدَين الخارجي وإمكانيات الوصول إلى الأسواق وبناء القدرات ونقل المعرفة والتكنولوجيا والاستثمار المباشر الأجنبي بقصد تحقيق التنمية المستدامة لأفريقيا وتعزيز مشاركة جميع البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي؛

”٨ - **ترحب** بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، وغيرها من الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى مساعدة البلدان النامية بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على معالجة شواغلها الخاصة في سياق الاقتصاد، الآخذ في العولمة وبصفة خاصة من خلال المساعدات المتعلقة بالتكنولوجيات في مجالات التجارة، والسياسات، وتحسين الكفاءة والسياسات في مجال التجارة، وتجارة الخدمات، والتجارة الإلكترونية؛

”٩ - **تشدد** على بُعد العولمة الذي تتصدره التكنولوجيا وعلى الحاجة إلى تعزيز إمكانيات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق العالم لتمكين البلدان النامية من الاستفادة فعلا من العولمة بالاندماج الكامل والفعال في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛

”١٠ - **تطلب** إلى الأمم المتحدة أن تعزز التعاون بين شتى مؤسسات المنظومة في دعم الاستراتيجيات القطرية الرامية إلى تنمية الشبكة العالمية، وإدارة المعلومات وتطوير المضمون وتدريب الموارد البشرية وغيرها من الأنشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛

”١١ - **تشدد** بقوة على الحاجة إلى القيام، حسب الاقتضاء، بإدراج عنصر قوي، في البرامج الوطنية والإقليمية لبناء القدرات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفي اللجان الإقليمية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة يكون موجها نحو مساعدة البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفقا لأولويات البرامج القطرية الوطنية؛

”١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام إنشاء لجنة مكوّنة من شخصيات مرموقة يراعى فيها على النحو الواجب التمثيل الجغرافي وتتولى إعداد دراسة شاملة وتحليلية عملية المنحى بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن أثر العولمة على النمو الاقتصادي والعمالة فضلا عن الفجوة المتسعة في الدخل والمعرفة والتكنولوجيا واستفحال الفقر، وعن آثار الترابط المتزايد بين التجارة والمالية والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار في التنمية وعن أثر الاختلال والتفاوت في النظام الدولي على الآفاق الإنمائية للدول النامية، وتقترح تدابير عملية أو إطار لتعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل وتحديد الدور الذي ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة لهذا الغرض؛

”١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند المعنون ’العولمة والاعتماد المتبادل‘“.

١٠ - وفي الجلسة ٤٢، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، موريسيو إسكانيرو (المكسيك)، مشروع قرار عنوانه أيضا ”دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل“ (A/C.2/55/L.63) الذي قدم بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.36.

١١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/55/L.63 (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الثاني).

١٢ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/55/L.63، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/55/L.36 بسحبه.

جيم - مشروع مقرر مقترح من الرئيس

١٣ - في الجلسة ٤٢، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، قررت اللجنة، بناء على اقتراح من الرئيس، أن توصي الجمعية العامة بأن تحيط علما بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيات المعلومات والاتصال (A/55/75-E/2000/55) (انظر الفقرة ١٥).

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٤ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٤/٥ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، والذي منحت بموجبه منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود مركز مراقب،

وإذ تشير أيضا إلى أن أحد مقاصد الأمم المتحدة يتمثل في تحقيق تعاون دولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني،

وإذ تشير كذلك إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع الأنشطة التي يضطلع بها على أساس من التعاون الإقليمي من أجل تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها،

وإذ تضع في اعتبارها أن الميثاق الذي وُقِّع في اجتماع القمة المعقود في يالطا في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والذي حوَّل منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود إلى منظمة اقتصادية إقليمية ذات هوية قانونية على المسرح الدولي، وإعلان قمة اسطنبول، الذي اعتمده في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، قد أكدا التزام المنظمة بالعمل من أجل إجراء إصلاحات

اقتصادية واجتماعية وديمقراطية فعالة في المنطقة لتطبيق المفهوم العملي القائم على أن التعاون الاقتصادي هو أحد التدابير الفعالة لبناء الثقة،

واقتناعا منها بأن توثيق التعاون بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود يسهم في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها،

١ - **تحيط علما** بإعلان قمة اسطنبول الذي اعتمده رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وبما أعرب عنه في هذا القرار من رغبة في تعزيز التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود؛

٢ - **تدعو** الأمين العام للأمم المتحدة إلى إجراء مشاورات مع الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين كلتا الأمانتين العامتين؛

٣ - **تدعو أيضا** الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، بهدف بدء إجراء مشاورات وبرامج مع المنظمة والمؤسسات المنتسبة إليها من أجل تحقيق أهدافها؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٥ - **تقرر** أن تدرج، في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين، البند المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود''.

مشروع القرار الثاني
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[١]،

وإذ تشير كذلك إلى خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال دورته العاشرة التي انعقدت في بانكوك، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠[٢]،

وإذ تحيط علما بإعلان مؤتمر قمة الجنوب وخطة عمل هافانا اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧، الذي انعقد في هافانا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠[٣]،

وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي انعقدت في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الذي دعا فيه إلى إنشاء فرقة عمل للأمم المتحدة معنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصال،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٥]،

وإذ تدرك التحديات والفرص التي تتيحها العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعرب عن القلق بشأن تهميش عدد كبير من البلدان النامية من جني منافع العولمة، وبشأن الضعف الإضافي لهذه البلدان النامية التي هي بصدد الاندماج في الاقتصاد العالمي وبشأن التزايد العام للفجوة في الدخل والفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك داخل البلدان،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل هما بصدد إتاحة فرص عبر التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال والتطورات الحاصلة في التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) TD/390 الجزء الثاني.

(٣) A/55/74، المرفقان الأول والثاني.

(٤) A/55/3، الفصل الثالث، الفقرة ١٧. وللاطلاع على النص النهائي انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣.

(٥) A/55/381.

المعلومات، لنمو الاقتصاد العالمي وللتنمية ولتحسين مستويات المعيشة عبر العالم، وإذ تسلم كذلك بأن بعض البلدان حققت تطورا في مجال التكيف بنجاح مع التغييرات واستفادت من العولمة،

وإذ تسلم أيضا بأهمية الردود الملائمة في السياسة العامة على المستوى الوطني من قِبَل جميع البلدان حيال تحديات العولمة، ولا سيما بانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية السليمة، وإذ تشير إلى الحاجة لدعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا، ولا سيما لتحسين قدراتها المؤسسية والتنظيمية، وإذ تسلم أيضا بضرورة أن تنتهج جميع البلدان سياسات ترمي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتعمل على إيجاد بيئة اقتصادية عالمية مواتية،

وإذ تؤكد على أنه بإمكان سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية الوطنية أن تحقق نتائج أفضل إذا حظيت بدعم دولي وببيئة اقتصادية دولية ملائمة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى معالجة تلك الاختلالات والتفاوتات في الأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية التي لها أثر سلبي على حظوظ التنمية لفائدة البلدان النامية بغية التقليص إلى أدنى حد من ذلك الأثر،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يتمكن بعد من جني كامل منافع النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم، وتبرز أهمية تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي قصد تمكينها من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من فرص التبادل التي تتيحها العولمة وتحرير الاقتصاد،

وإذ تؤكد على أن عملية الإصلاح التي تهدف إلى إقامة نظام مالي دولي متين ومستقر ينبغي أن تؤسس على مشاركة واسعة النطاق تقوم على نهج متعدد الأطراف بالمعنى الحقيقي يشارك فيه جميع أعضاء المجتمع الدولي، قصد ضمان تمثيل الحاجيات والاهتمامات المتنوعة لجميع البلدان تمثيلا ملائما،

وإذ تشدد على الحاجة الملحّة لتخفيف الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل على البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

وإذ تكرر تأكيد أن الأمم المتحدة، بوصفها منتدى عالميا، تحتل موقعا فريدا يمكنها من تعزيز التعاون الدولي في التصدي لتحديات تشجيع التنمية في سياق العولمة والاعتماد

المتبادل، بما في ذلك على وجه الخصوص تعزيز التشجيع على اقتسام منافع العولمة بشكل أكثر إنصافا،

١ - **تؤكد من جديد** أن للأمم المتحدة دورا مركزيا عليها أن تؤديه في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز توجيه السياسات المتعلقة بمسائل التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٢ - **تعيد التأكيد** على الحاجة الملحّة لقيام الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، حسب الاقتضاء، بعمل متماسك، إلى جانب عمل الحكومات، للتشجيع على إجراء قسمة متساوية واسعة النطاق لمنافع العولمة، مع مراعاة أوجه الضعف والمشاغل والحاجات الخاصة بالبلدان النامية؛

٣ - **تدعو** إلى معالجة مسائل العولمة بطرق فعالة منها جعل عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والمالية الدولية قائمة على المزيد من المشاركة، وبخاصة فيما يتصل بالبلدان النامية، وقيام المؤسسات الدولية المعنية ببحث متكامل للمسائل المتعلقة بالتجارة والمالية والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية، ومواصلة إدخال طائفة عريضة من الإصلاحات على النظام المالي الدولي وزيادة التقدم نحو التحرير الاقتصادي وتعزيز الوصول إلى الأسواق في المجالات وبالنسبة للمنتوجات التي تهم البلدان النامية بشكل خاص، ولتحقيق هذه الغاية تدعو أيضا إلى التعاون المتماسك والوثيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

٤ - **تهيب** بجميع البلدان، ولا سيما الاقتصادات المتقدمة النمو الكبرى، أن تعزز التعاون بين سياساتها المالية والاستشارية والتجارية وسياساتها في مجال التعاون الإنمائي، بهدف تعزيز آفاق البلدان النامية في التنمية؛

٥ - **تؤكد** على أهمية القيام، على المستوى الوطني، بمواصلة انتهاج سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وبوضع أطر مؤسسية وتنظيمية فعالة وإيجاد الموارد البشرية، اللازمة لتحقيق أهداف تدعم بعضها البعض مثل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، بما في ذلك بواسطة الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛

٦ - **تحث** المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الإنمائي الدولي الهادف إلى تعزيز النمو والاستقرار والعدالة ومشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛

٧ - **تشجع** البلدان النامية على مواصلة توخي سياسات إنمائية ملائمة قصد تعزيز التنمية والقضاء على الفقر، وفي هذا الصدد تدعو المجتمع الدولي إلى وضع

استراتيجيات تدعم تلك السياسات بواسطة بذل جهود متواصلة لمعالجة المشاكل المتصلة بالوصول إلى الأسواق، واستمرار عبء الدين الخارجي، ونقل الموارد والضعف المالي وانخفاض معدلات التبادل؛

٨ - **تحث بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاحات الهيكلية وإصلاح سياسات الاقتصاد الكلي، والاستثمار المباشر الأجنبي، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات ونشر المعرفة والتكنولوجيا بقصد تحقيق التنمية المستدامة لأفريقيا وزيادة مشاركة البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي؛

٩ - **تعيد تأكيد** عزمها على زيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، عامة، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وبرامجها، مما يؤدي إلى زيادة الفرص وتلافي الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعولمة؛

١٠ - **ترحب** بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، وغيرها من الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى مساعدة البلدان النامية بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على معالجة شواغلها الخاصة في سياق الاقتصاد، الآخذ في العولمة وبصفة خاصة من خلال المساعدات المتعلقة بالتكنولوجيات في مجالات التجارة، والسياسات، وتحسين الكفاءة والسياسات في مجال التجارة، وتجارة الخدمات، والتجارة الإلكترونية؛

١١ - **تؤكد** على الحاجة إلى التدبير الحكومي الرشيد في كل بلد وعلى الصعيد الدولي؛

١٢ - **تشدد** على أهمية التسليم بالشواغل الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل مساعدتها على الاستفادة من العولمة بغية إدماجها في الاقتصاد العالمي بشكل تام؛

١٣ - **تشدد أيضا** على البعد التكنولوجي لعملية العولمة وعلى ضرورة إتاحة فرص الوصول إلى المعرفة والمعلومات على الصعيد الدولي وعلى الحاجة إلى السعي الجاد من أجل ردم الهوة القائمة وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية لصالح جميع شعوب العالم من أجل تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من الانتفاع الفعلي بفوائد العولمة وذلك بالاندماج الكامل والفعّال في شبكة المعلومات العالمية التي أخذت تبرز إلى حيز الوجود؛

١٤ - **تحث** الأمين العام، في هذا الصدد، على مواصلة المشاورات الجارية بشأن إنشاء فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة وتتطلع إلى تقديم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قرار المجلس ٢٠٠٠/٢٩؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات المعنية، بإعداد تقرير تحليلي عن أثر تزايد الصلات والروابط فيما بين التجارة والمالية والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار على النمو والتنمية في سياق العولمة، على أن يتضمن توصيات عملية، بما فيها توصيات بشأن الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة على المستويين الوطني الدولي معا، وأن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.

* * *

١٥ - وتوصي اللجنة أيضا بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر التالي:

تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

تحيط الجمعية العامة علما بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال[٦].

---

(٦) A/55/75-E/2000/55.